الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة

Islamic Chamber of Commerce, Industry & Agriculture

La Chambre Islamique de Commerce, d'Industrie et d'Agriculture

تقرير تقييمي للغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة حول أنشطتها الحالية وبرامجها المستقبلية من أجل جهود أفضل لخدمة القطاع الخاص

مقدم إلى

إجتماع الدورة الثانية والثلاثين للجنة المتابعة للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك)

١٧-١٨ مايو ٢٠١٦م

أنقرة - الجمهورية التركية

تقرير تقييمي للغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة حول أنشطتها الحالية وبرامجها المستقبلية من أجل جهود أفضل لخدمة القطاع الخاص مقدم إلى إجتماع الدورة الثانية والثلاثين للجنة المتابعة للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك)، ١٨-١٧ مايو ٢٠١٦م (أنقرة - تركيا)

مقدمة:

تبنى إجتماع الدورة الحادية والثلاثين للجنة الكومسيك القرار رقم (٦١) ونصه كالتالي:

((٦١- تطلب من الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة القيام بعملية تقييم شاملة لهيكلها التنظيمي، ووظائفها، وأنشطتها بهدف النهوض بقدرتها على الامتداد الخارجي بغية تقديم خدمات أفضل للقطاع الخاص بما يتماشى مع مهمتها الأصلية وأهدافها، وكذا تقديم تقرير في هذا الصدد إلى لجنة المتابعة في اجتماعها الثاني والثلاثين والكومسيك في دورتها الثانية والثلاثين)) إنتهى النص.

أدرك المؤتمر السابع لوزراء خارجية الدول الإسلامية الذي عُقد في تركيا في ١٩٧٦م الحاجة الماسة للمزيد من التعاون الاقتصادي من خلال الغرف التجارية للدول الأعضاء، كما تم الموافقة على عقد مؤتمر لممثلي الغرف التجارية لمناقشة تعزيز التعاون الصناعي والتجاري فيما بين الدول الأعضاء، بعدها تم عقد المؤتمرين الأول والثاني لقادة الغرف التجارية في عامي ١٩٧٧م و ١٩٧٨م في كل من اسطنبول بتركيا وكراتشي بباكستان على التوالي. نتيجة لهذين المؤتمرين تم تأسيس الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة في كراتشي بباكستان.

والتفويض الممنوح للغرفة يهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء من خلال تنفيذ أنشطة تؤدي إلى تنمية التجارة والإستثمار وتيسير التبادل التجاري وغيرها من الأنشطة التي من شأنها تمكين الغرفة الإسلامية من تحقيق أهدافها.

السعي لتحقيق المزيد من التعاون الاقتصادي، يؤكد على أهمية دور القطاع الخاص، بإعتباره الماكينة المُحركة للنمو التجاري والصناعي، منذ تأسيسها عكفت الغرفة الإسلامية في تنفيذ برامج متكاملة تسهم في حث القطاع الخاص على التفاعل مع نظرائه، وفي الوقت نفسه، تهيئة الأرضية المناسبة لهم للتشارك في التجارب والخبرات والمعرفة وأفضل الممارسات، وقد أسهمت هذه الأنشطة بشكل جيد في سد فجوة المعلومات فيما بين الدول الأعضاء، وبالتالي في رفع معدل حجم التبادل التجاري فيما بين الدول الإسلامية إلى ما نسبته ٢٠% تقريباً، وفقاً للقرار الصادر عن مؤتمر القمة الإستثنائية الذي عُقد في مكة المكرمة في عام ٢٠٠٥م.

دأبت الغرفة الإسلامية على عقد منتديات الأعمال، ومنتديات التبادل التجاري، وبرامج تدريبية للقيادات المتميزة، وورش العمل والبرمج التدريبية والندوات والمؤتمرات في مجالات في مجالات بناء القدرات ومكافحة الفقر، بالإضافة إلى شحذ وتطوير المهارات التسويقية والإدارية، والقيمة المُضافة، وتنمية الجندرة، وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، فضلاً عن الإستفادة من خدمات التمويل الأصغر، وتنمية ريادة الأعمال.

نظراً لأهمية تكنولوجيا المعلومات في عالم اليوم، تركز الغرفة الإسلامية على إستخدام التكنولوجيا لتنمية الأعمال، لتحقيق هذه الغاية صممت الغرفة موقعين إليكترونيين، يُلبيان إحتياجات القطاع الخاص.

بفضل هذه البرامج والأنشطة إتسع نطاق خدمات الغرفة الإسلامية، ليس لصالح القطاع الخاص مباشرة فحسب، بل لقد بلغ أثره في القدرات التنافسية، الجودة المعيارية، والوصول إلى الأسواق.

أسهمت المهام التي تضطلع بها الغرفة الإسلامية بشكل كبير في التقريب بين القطاعات الخاصة للدول الأعضاء من خلال التوعية بالإمكانات والقدرات المتوفرة في الدول الأعضاء ، وفي إيجاد شركاء جُدد ووجهات جديدة. لقد أصبح القطاع الخاص في وقتنا الراهن أكثر إدركاً للموارد المتوفرة والفرصة التجارية المتاحة، فضلاً عن القوانين والسياسات والقواعد التي تحكم الأعمال التجارية في الدول الأعضاء الأخرى، مقارنة بما كان عليه في السابق.

بناء على التفويض الرئيسي الذي لأجله تم تأسيسها، تستمر الغرفة الإسلامية في التركيز على تعزيز التعاون الاقتصادي من خلال القطاع الخاص. ومع ذلك مثل كافة خطط العمل، تحرص على مراجعة أنشطتها وتقييم نتائجها ومواكبة التغييرات المتسارعة في الساحة الاقتصادية الدولية، حيث تعمل على تحديث وتجديد أنشطتها بما يتلائم مع هذه المستجدات والإحتياجات المتغيرة ، لذا تلتزم الغرفة الإسلامية بتنفيذ برامجها وأنشطتها لخدمة القطاع الخاص، غير أن طبيعة التحديات التي يواجهها القطاع الخاص، تتطلب تنويع تلك البرامج والأنشطة بما يعينها على مجابهة هذه التحديات.

وحيث تتفاوت مستويات القطاع الخاص بين السبع وخمسون الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وذلك على حسب القدرات الاقتصادية، والمعرفة، والكفاءة التجارية. لهذا تحرص الغرفة الإسلامية على تصميم برامج تدريبية خاصة تساعدهم على تطوير أعمالهم، وتُلبي إحتياجاتهم من خلال حثهم على تبني أفضل الممارسات، ورفع قدراتهم التنافسية على الصعيد العالمي، فضلاً عن التيسير لهم لإضافة قيمة لمنتجاتهم وخدماتهم.

كما دأبت الغرفة الإسلامية على التعاون مع بعض هيئات الأمم المتحدة ذات الأهداف المماثلة، في هذا السياق تم إتخاذ العديد من المبادرات مع مكتب الأمم المتحدة لتعاون الجنوب الجنوب (UNOSSC)، وهي فعاليات بناءة حققت نتائج ملموسة، حيث أنها حققت تعاون مُركز فيما بين دول القطاعات الخاصة لدول الجنوب الجنوب، وفي الوقت نفسه حققت تعاون ثلاثي يجمع بين دول الجنوب الجنوب مع دول الشمال.

في مساعيها الرامية إلى توسعة مدى أنشطتها، تحرص الغرفة أيضاً على الإهتمام بتحقيق الأهداف التنموية المستدامة (SDGs)، كموجهات عامة لبرامجها وأنشطتها، خاصة أهداف توفير الأمن الغذائي تمكين النساء والفتيات وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

كما تضطلع الغرفة الإسلامية بدور في عملية تنمية ورفع مستوى التجارة البينية الإسلامية، وتهدف من خلال برامجها إلى التوعية في أوساط القطاع الخاص بالفرص التجارية المتاحة، والتعريف بمزايا وفوائد إتفاقيات الإفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي، التي تهدف إلى زيادة التبادل التجاري فيما بين الدول الأعضاء بالمنظمة.

*****
****
**
*